قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17534) – السنة الحادية والخمسون – الخميس 7 شوال 1447هـ – 26 مارس 2026م

هل تغير الحرب الراهنة منطقة الشرق الأوسط؟

بقلم:
د. رمزي بارود ○

عندما قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الدخول في حرب ضد إيران يوم 28 فبراير الماضي، بدا وكأنهما مقتنعان بأن الحرب ستكون بلا شك خاطفة.

وقد ذكرت التقارير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أكد لسلطات واشنطن أن الحملة ستحقق نصراً استراتيجياً حاسماً يؤدي إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط واستعادة قوة الردع الإسرائيلية المنهكة. لا نعلم ما إذا كان نتنياهو نفسه قد صدق هذا الوعد أم لا. على أي حال ذلك أمر آخر.

لم تسعَ الدوائر المؤثرة داخل المؤسسة الاستراتيجية الإسرائيلية على مدى عقود من الزمن، بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار، بل إنها ظلت تعمل باستمرار على تكثيف ما يمكن أن نسميه «التدمير الإبداعي»، الذي يرمي وفق المنطق الإسرائيلي إلى تفكيك القوى الإقليمية المعادية والسماح للمشهد السياسي المشتت بالحلول محلها.

وفي الحقيقة، فإن هذه الفكرة لم تظهر بين عشية وضحاها، بل إنه تم التعبير عنها بشكل أوضح في ورقة صياغة السياسات التي صدرت عام 1996 بعنوان «قطيعة تامة: استراتيجية جديدة» أعدتها مجموعة من الاستراتيجيين المحافظين الجدد الأمريكيين، بمن فيهم ريتشارد بيرل، وقدمت من ثم إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو.

لقد أكدت تلك الوثيقة على ضرورة تخلي إسرائيل عن سياسة «الأرض مقابل السلام»، واتباع استراتيجية تهدف إلى إضعاف أو إزالة الأنظمة المعادية في المنطقة، ولا سيما في العراق وسوريا. لم يكن الهدف مجرد تحقيق نصر عسكري، بل إعادة تشكيل جيوسياسي لكامل منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصلحة إسرائيل.

لقد جاءت الأحداث والتطورات الكبيرة التي شهدتها العقود القليلة الماضية، التي كانت حافلة بالهزات والتحولات، وكأنها تحمل في طياتها تأكيدا لصحة تلك النظرية – على الأقل من وجهة نظر سلطات تل أبيب.

هل تعيد الحرب ضد إيران تشكيل الشرق الأوسط؟

يعد الغزو العسكري الأمريكي للعراق الذي تم في سنة 2003 على نطاق واسع كارثة بالنسبة إلى سلطات واشنطن. فقد لقي مئات الآلاف حتفهم، وتم إنفاق تريليونات الدولارات، وتورطت الولايات المتحدة الأمريكية في واحدة من أكثر عمليات الاحتلال زعزعة للاستقرار في التاريخ الحديث.

لقد أدى ذلك الغزو العسكري الأمريكي إلى الإطاحة بنظام صدام حسين وتفكيك حزب البعث الحاكم، بالإضافة إلى تدمير ما كان يُعدّ أقوى جيش عربي في المنطقة. وبطبيعة الحال فقد كانت تلك النتائج التي أفرزتها تلك الحرب بالغة الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل.

لقد كان ينظر إلى العراق تاريخياً في تلك الفترة على أنه من الدول العربية القليلة القادرة على مواجهة إسرائيل عسكرياً، غير إن الغزو العسكري الأمريكي قد حوله من قوة إقليمية متماسكة إلى دولة مفككة تعاني من عدم الاستقرار، حيث يظل النظام السياسي الحاكم في بغداد يكابد من أجل الحفاظ على التماسك الوطني.

أما سوريا، التي كانت تُعدّ مصدر قلق محوري آخر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، فقد انزلقت لاحقاً إلى حرب داخلية مدمرة بدأت في سنة 2011، كما انهارت ليبيا في وقت سابق بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2011. وفي مختلف أنحاء المنطقة، تفككت دول قومية عربية كانت ذات يوم قوية وتحولت إلى أنظمة ضعيفة أو منقسمة داخلياً.

ومن وجهة نظر إسرائيل، بدت نظرية التفتت الإقليمي وكأنها تؤتي ثمارها وتحقق الأهداف التي رسمت لها. لقد بدا وكأن التحول الجيوسياسي الذي تم تصوره والتخطيط له قبل عقود قد تحقق، لكن التاريخ نادرًا ما يسير في خطوط مستقيمة. لم تُحقق حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة النصر الاستراتيجي الذي توقعه القادة الإسرائيليون. بل كشفت تلك الحرب عن مواطن ضعف عميقة في مكانة إسرائيل العسكرية والسياسية.

والأهم من ذلك، أثبتت المقاومة الفلسطينية أن القوة العسكرية الساحقة لا تُترجم إلى سيطرة سياسية حاسمة، كما امتدت تداعيات تلك الحرب المدمرة إلى ما هو أبعد من غزة نفسها. لقد أدت الحرب إلى حشد القوى المعادية لإسرائيل في المنطقة، وعمّقت الانقسامات داخل المجتمعات العربية والإسلامية وأشعلت موجة غير مسبوقة من التضامن العالمي مع الفلسطينيين، فيما تضررت صورة إسرائيل بشكل كبير على الصعيد العالمي.

لقد ظلت الخطابات السياسية الغربية على مدى عقود تصور إسرائيل على أنها معقل ديمقراطي محاط بقوى معادية، إلا أن هذه الرواية تلاشت تدريجياً، وباتت إسرائيل تُوصف بشكل متزايد – حتى من قبل منظمات دولية كبرى – بأنها دولة تمارس قمعاً ممنهجا، وفي حالة غزة، تشن حرب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني.

لا يُمكن المُبالغة في تقدير التكلفة الاستراتيجية لهذا الانهيار في سمعة إسرائيل أو الضرر الذي لحق بصورتها. فالقوة العسكرية لا تعتمد على الأسلحة فحسب، بل على الشرعية أيضاً، والشرعية، إذا فُقدت، يصعب استعادتها.

في هذا السياق، برزت الحرب على إيران كأخطر مغامرة يقدم عليها بنيامين نتنياهو. فإن تكللت هذه الحرب بالنجاح فإن إسرائيل ستكون قادرة على استعادة هيمنتها الإقليمية وتعزيز قدرتها على الردع، ذلك أن هزيمة إيران، أو حتى إضعافها بشدة، من شأنه أن يُعيد تشكيل موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط.

أما الفشل في الحرب الراهنة ضد إيران فإنه سيحمل في طياته الكثير من العواقب الوخيمة التي لن تقل خطورة، خاصة وأن بنيامين نتنياهو، الذي يواجه الآن مذكرة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في عام 2024 بتهمة ارتكاب جرائم حرب في غزة، بقاؤه السياسي بوعد تحقيق نصر استراتيجي كبير في منطقة الشرق الأوسط.

في مقابلات عديدة خلال العام الماضي، صاغ نتنياهو المواجهة مع إيران بأسلوب يكاد يكون تاريخياً. وفي خطاب متلفز عامّ 2025، أعلن أن إسرائيل منخرطة في «مهمة تاريخية» لضمان مستقبل الدولة اليهودية لأجيال قادمة. قيل إن ذلك الخطاب لا ينم عن ثقة بقدر ما كان يعكس حالة من اليأس.

لا تستطيع إسرائيل خوض مثل هذه الحرب بمفردها، ولم يكن بوسعها ذلك قط. لذلك، فقد سعى نتنياهو بلا كلل إلى جرّ الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة إلى الحرب ضد إيران وأذرعها، وهو نمط مألوف في حروب الشرق الأوسط الحديثة.

يبقى السؤال مطروحاً بالنسبة إلى الأمريكيين: لماذا سمح الرئيس دونالد ترامب – الذي شنّ حملات انتخابية مراراً وتكراراً ضد «الحروب التي لا تنتهي» – للولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط؟

خلال حملته الرئاسية عام 2016، صرّح ترامب تصريحًا شهيرًا: «ما كان ينبغي لنا أبدًا أن نكون في العراق. لقد زعزعنا استقرار الشرق الأوسط».

وبعد ما يقرب من عقد من الزمان، زجّت إدارته بالولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تفوق عواقبها المحتملة عواقب الحروب السابقة. لا تهمّ الدوافع الدقيقة أولئك الذين يعيشون تحت وطأة القصف.

وفي جميع أنحاء المنطقة، تبدو المشاهد مألوفة ومؤلمة: مدن مدمرة، مقابر جماعية، عائلات ثكلى، ومجتمعات تُجبر مرة أخرى على تحمل عنف التدخل الأجنبي، غير أن هذه الحرب تدور رحاها اليوم في بيئة جيوسياسية مختلفة تمامًا. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تتمتع بالهيمنة المطلقة التي كانت تتمتع بها سابقًا.

لقد برزت الصين على مدى الأعوام الماضية كفاعل اقتصادي واستراتيجي رئيسي، فيما تواصل روسيا محاولاتها الرامية إلى استعادة بعض من نفوذها التليد، بينما اكتسبت بعض القوى الإقليمية ثقة أكبر في مقاومة إملاءات سلطات واشنطن. لقد شهد الشرق الأوسط نفسه تغيراً ملموسا.

لكن هل تسير الحرب ضد إيران على نحو خاطئ؟

تشير المؤشرات الأولية إلى أن الحرب لا تسير وفقاً لتوقعات واشنطن أو تل أبيب. لذلك فإن ما كان من المفترض أن يكون حملة عسكرية سريعة قد يتحول تدريجياً إلى صراع مطول لا تعرف عواقبه.

توفر أسواق الطاقة مؤشراً آخر على تغير العوامل الديناميكية في المنطقة والعالم بصفة عامة. فبدلاً من تأمين سيطرة أكبر على تدفقات الطاقة العالمية، أدت الحرب إلى تعطيل الإمدادات وعرقلة الحركة على الطرق البحرية الرئيسية.

تصطدم الافتراضات الاستراتيجية المبنية على عقود من القوة العسكرية الأمريكية غير المتنازع عليها بواقع أكثر تعقيدًا. فحتى الخطاب السياسي الصادر من واشنطن أصبح دفاعيًا بشكل ملحوظ، ويزداد غضبًا، وهو ما يُعد غالبًا مؤشرًا على أن الأحداث لا تسير وفقًا للخطة الموضوعة.

هل نحن بصدد نهاية حقبة تاريخية؟

يسعى بنيامين نتنياهو إلى تكريس هيمنة إسرائيل على منطقة الشرق الأوسط، فيما تسعى واشنطن إلى ترسيخ مكانتها كقوة عظمى لا تُضاهى في العالم. لا يبدو أي من الهدفين في متناول اليد.

وبدلاً من ذلك، قد تؤدي الحرب إلى تسريع التحولات التي كان من المفترض أن تمنعها: تراجع الدور الاستراتيجي الأمريكي، وضعف موقف الردع الإسرائيلي، وشرق أوسط يتشكل بشكل متزايد من قبل جهات فاعلة إقليمية بدلاً من القوى الخارجية.

وعلى الرغم من طبيعة خطابه الواثق، فقد تكون إدارة الرئيس ترامب قد بالغت في تقدير القدرة العسكرية الأمريكية المطلقة، وتسببت في تقويض تحالفاتها وأثارت العداوة، بدخولها في حرب لا تكاد تُفهم أبعادها التاريخية والسياسية والاستراتيجية.

بالطبع، سيواصل ترامب وأركان إدارته البحث عن أي «نصر» لتسويقه لجمهوره على أنه أعظم انتصار في التاريخ، كما سيظل هناك دائمًا متعصبون مستعدون لتصديق ذلك، لكن معظم الأمريكيين – والغالبية العظمى من الناس حول العالم – وأغلب الدول، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأوروبيون، يعارضون هذه الحرب.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

رؤية مراكز الأبحاث الدولية لمستقبل المنطقة في ظل الحرب

بقلم:
د. وليد عبد الحي ○

لمدة تتجاوز 45 سنة قضيتها في متابعة موضوع الدراسات المستقبلية، أتلمس بعض القدرة على تحديد مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة والتي يمكن التعاطي مع دراساتها العلمية التي تشير إلى قدرة تنبؤية عالية (وليس هناك قدرة مطلقة بالطبع، فالظواهر السياسية ظواهر لعوب وغواياتها لا تجارى بين الظواهر الأخرى).

بناء على ما سبق، عدت إلى هذه المراكز (بعضها خاصة الصينية والروسية استعنت بترجمتها بالجوجل)، وأما المراكز الأوروبية والأمريكية (بقراءة النص أو الذهاب إلى الخلاصة – Conclusion) بهدف محدد وهو تحديد النسبة المئوية للاحتمال لكل ظاهرة من الظواهر التي سأسردها.

هناك كثير من هذه المراكز، ولكن لا أريد إرهاق القارئ بعرضها، وهناك دراسات أكاديمية في مجلات وكتب أكاديمية استعنت ببعضها منذ بداية الأزمة وقبل نشوب الحرب.

النتائج: سأشير إلى سبعة موضوعات كلها ذات صلة بالحرب الدائرة في الشرق الأوسط بين إيران ومحورها من ناحية وأمريكا وإسرائيل «وآخرون لا تعلمونهم الله يعلمهم»، وكانت نتائج الرصد على النحو التالي (التنبؤ للسنوات الخمس القادمة فقط وعلى أساس أعلى نسبة وأدنى نسبة):

–1 احتمال سقوط النظام الإيراني يتراوح بين 28%–18%، أهم المبررات:

المرونة العالية في عمل مؤسسات النظام الإيراني.

ب– استمرار ولاء المؤسسات الخشنة للنظام.

ت– رشد قوى المعارضة الكبرى بالتمييز بين الخلاف مع النظام والخطر القومي على المجتمع والدولة.

ث– محدودية تأثير الأقليات في إيران بسبب عدم اطمئنان أغلب دول الجوار لتداعيات حركة الأقليات، ناهيك عن فشل الأكراد في تركيا وسوريا والعراق، كما أن الباكستان تحاصر النزوع الباشتوني، ولم تعد عربستان فاعلة.

–2 مدة الحرب: تراوحت التقديرات لاستمرار الحرب بين 3 أسابيع في الحد الأدنى (بما فيها الفترة السابقة) وبين شهرين، وذهب البعض إلى 3 أشهر (وهو التقدير الذي ورد في تقرير واحد مما اطلعت عليه.)، والملاحظ أن النزوع لوقف الحرب في أغلب التقارير يأتي من الولايات المتحدة، بل إن الولايات المتحدة تشعر بتداعيات الاستمرار بحساسية أعلى من الشعور الإيراني.

–3 احتمال تحول إيران إلى دولة نووية خلال الخمس سنوات القادمة:50%–40% المبررات:

أ– إيران أصبحت دولة عتبة نووية (Threshold State).

ب– ضعف الرقابة الدولية وتسارع تزايد الدول النووية بمعدل دولة كل عشر سنوات تقريبا.

ت– القلق من الرعونة الإسرائيلية والأمريكية.

ث– بعض الانجذاب للنموذج الكوري.

–4 احتمال استخدام إسرائيل للسلاح النووي: 10%–5%، المبررات:

أ– اعتبار النووي سلاحا للردع.

ب– الخمس سنوات القادمة لا تشير إلى خطر وجودي عالي الاحتمال على إسرائيل.

–5 احتمال وصول أسعار البترول إلى 120 دولارا ولفترة أطول من عدة شهور، 55%–40%، المبررات:

أ– اغلاق مضيق هرمز قد يطول.

ب– تكرار الحرب في الخليج خلال الخمس السنوات القادمة.

–6 اتساع الاضطراب داخل المنطقة العربية: 55%–40%، المبررات:

أ– الانعكاس المتتالي للمواجهات الأمريكية الإيرانية على دول الخليج والعراق.

ب– تعدد المشاريع الاستراتيجية للدول الكبرى التي تمر من هذا الإقليم.

–7 القضية الفلسطينية: احتمال تسوية القضية وقيام دولة فلسطينية (أيا كان شكلها) 25%–20%، المبررات:

أ– التطلع الإسرائيلي إلى ما هو أبعد من فلسطين وتزايد مشروع السعي لإسرائيل الكبرى.

ب– التراجع العربي تجاه أولوية القضية الفلسطينية.

ت– تكرار الصراعات في الإقليم مما يهدد مركزية فلسطين في الصراع الإقليمي.

وقد لاحظت ميل النتائج في الدراسات الأمريكية إلى نزعة تشاؤم أعلى من بقية النتائج الأوروبية أو الروسية أو الصينية.. ولكن بفارق نسبي.

– اعتمدت أغلب الدراسات القياس الكمي رقما أو فئات (عالي – متوسط–ضعيف.. إلخ).

– حاولت الموازنة في عدد المراكز والدراسات التي اعتمدتها بين الأوروبيين والأمريكيين والروسي والصينيين. رغم كل ذلك، فهنا لا بد من «ربما» كبيرة بشأن مستقبل كل هذه التوقعات.

○ أكاديمي مختص في العلاقات الدولية.

يجب إنهاء الحرب بصيغة تحقق الاستقرار في المنطقة

بقلم:
باسم برهوم ○

بغض النظر عن طول مدة الحرب، فإنها ستنتهي في إطار صفقة. وما يحدد طبيعة وصيغة هذه الصفقة النتيجة النهائية للحرب، وبعد أن تكون الأطراف قد أصبحت ناضجة أو يجبرها الواقع الذي تفرضه الحرب، ولكن مهما كان الأمر ستكون نهاية الحرب بصفقة ما، والسؤال هنا: كيف ستكون عليه هذه الصفقة؟

الرئيس ترامب بالطبع يفضل الصيغة الفنزويلية، بأن يبقى جزء من النظام الإيراني القائم، لكنه يرضخ لما تريده واشنطن منه، أو إذا أمكن تغيير النظام كليا وبالتالي ستصبح إيران تدور في الفلك الأمريكي، هذه الصيغ تبدو بعيدة المنال حتى الآن، ولكن ليس بالضرورة أن تنتهي الحرب قبل أن يحقق ترامب أهدافه كلها أو معظمها من خلال الضغط العسكري المتواصل، ولكن هذا الأمر لم يحدث بعد.

أما فيما يتعلق بالشريك الآخر في الحرب، أي إسرائيل، فالصيغة الأنسب التي تريدها تل أبيب هي أن تكون إيران صديقة لها. وبالتالي الهدف الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل هي تغيير النظام، أو إيران التي تكون قد فقدت كل مخالبها العسكرية سنوات عديدة قادمة.

بالنسبة إلى إيران، فهذا البلد فيه النظام وفيه المعارضة، وفيه المتشددون والمعتدلون داخل النظام نفسه، أو الموالون له، وبالتالي كل طرف من هذه الأطراف يرغب في أن تنتهي الحرب على هواه، أو بالطريقة التي تناسبه، إنما هنا نتحدث عن النظام القائم، الذي يسيطر عليه المتشددون من الحرس الثوري حتى اللحظة، فهذا النظام يدافع عن بقائه مهما كانت الكلفة، حتى لو لحق بإيران دمار شامل لمقدراتها، فهم يدركون أنهم إذا فقدوا السلطة الآن فلن يعودوا إليها بعد عقود طويلة.

إن صيغة الصفقة بالنسبة إلى هذا النظام هي أي صيغة يمكن أن تبقيه بالسلطة ولو عبر تنازلات مؤلمة، حتى يتمكن مجددا من بناء نفسه ويقفز على كل اتفاق ويعود ليمارس الأسلوب ذاته لتحقيق الإمبراطورية الفارسية على حساب الجغرافية العربية.

أما دول الخليج العربية، التي تتعرض للعدوان الإيراني البشع فإنها أصبحت تعتقد بأنه مهما كانت كلفة الحرب الحالية، ومهما تكن صيغة الصفقة فإنها ستتعامل معها لاحقا وحسب الوقائع الجديدة. لقد حاولت هذه الدول سابقا أن تتلافى شرور طهران من خلال خلق صيغ للعلاقة تؤمّن حدًا أدنى من التفاهم والتعاون، ولكن هذه الدول كانت تدرك أنها ستكون الميدان الرئيسي لأي حرب أمريكية إسرائيلية مع إيران، لأن رهان طهران كان دائما على إحداث أزمة طاقة عالمية شديدة تردع بها واشنطن وتل أبيب عن إكمال أي حرب يمكن من خلالها إسقاط النظام الإيراني.

وبغض النظر عن النتيجة النهائية للحرب، وسواء بقي النظام الإيراني أم لم يبقَ، فإن صيغة أي صفقة بالضرورة أن تشمل مصالح جميع الأطراف بشكل أو بآخر، وأن تأتي للمنطقة بهدوء يدوم سنوات عديدة، هكذا هو منطق الأمور. فأي صيغة لصفقة بالضرورة أن تتضمن استيعاب إيران في المنطقة من دون طموحات مجنونة، تضمن فتح مضيق هرمز كل الوقت وفي كل الظروف، باعتباره الشريان الذي يحافظ على تدفق الطاقة، وتسوية لا تهديدا إيرانيا فيها لجيرانها العرب،، هذه الصيغة التي قد تبقي جزءا من النظام الإيراني يقبل بهذه التسوية، وترضي جيران إيران، وتضمن استقرار سوق الطاقة العالمي.

هنا تأتي أهمية المبادرة العربية للسلام، والتي أصبحت أيضا مبادرة إسلامية بعد أن وافقت عليها جميع الدول الإسلامية بما فيها إيران، يمكن تطوير هذه المبادرة، أو توسيعها لتشمل ضبط العلاقات بين جميع دول المنطقة، بحيث تشمل بنودا تضمن عدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات، وتعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول، ولكن ما يجب التركيز عليه هو الدولة الفلسطينية، فمن دون وجود هذه الدولة لن يستقر الشرق الأوسط، والمبادرة العربية جوهرها دولة فلسطينية مقابل التطبيع الكامل بين الدول العربية والإسلامية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. إحياء المبادرة العربية الإسلامية واعتبارها جوهر أي صفقة، أو صيغة صفقة لوقف الحرب وتحقيق الأمن والاستقرار للشرق الأوسط، يفتح صفحة جديدة من العلاقات بين جميع الأطراف.

إن تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب أن تتوقف إيران عن تهديد جيرانها. وصيغة تنزع كل مبررات استخدام القضية الفلسطينية كورقة من أجل تحقيق طموحات خاصة للدول الإقليمية. دول الخليج التي تتعرض لهجمات إيرانية غادرة هي أكثر الأطراف التي تدرك شروط التسوية الحقيقية أكثر من أي طرف آخر.

يجب أن يكون للعرب مشروعهم لليوم التالي بعد الحرب،، أو صيغتهم لصفقة شاملة في المنطقة تحقق الاستقرار، وتنهي أيضا المشاريع التوسعية لإسرائيل، التي بدورها تهدد هذا الاستقرار.

○ كاتب من فلسطين.

القضاء على منظمة «الأونروا».. ينذر بعهد مظلم للسياسة الدولية

بقلم:
فيليب لازاريني ○

سأختتم هذا الشهر (مارس) ولايتي مفوّضا عاما لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، الوكالة الأممية التي تقدّم خدمات أساسية شبيهة بالخدمات العامة إلى لاجئي فلسطين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط منذ أكثر من 75 عاماً.

وفي وقت يكافح العالم للخروج من مستنقع غزّة، وبينما تهدّد الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران بابتلاع المنطقة بأسرها، يساورني قلقٌ بالغٌ إزاء مستقبل لاجئي فلسطين ومستقبل النظام الدولي متعدّد الأطراف عموماً. فبعد أكثر من عامَين من الهجمات الفعلية والسياسية والقانونية المتواصلة، ولا سيّما في الأرض الفلسطينية المحتلّة، وصلت «أونروا» إلى نقطة الانهيار. أمّا المخاطر المُحدقة بحقوق الفلسطينيين واستقرار المنطقة، فهي جسيمة.

وفي ديسمبر 2023، وفي خضمّ التصعيد الوحشي للحرب في غزّة، كتبتُ إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أنني، ورغم 35 عاما قضيتها في العمل في حالات الطوارئ المعقّدة، لم أجد نفسي يوماً مضطرّاً أن أبلّغ عن مقتل 130 من الموظفين، ولا أن أتنبأ بمقتل مزيد منهم.

ولم أتخيّل حينها أن عدد الزملاء الذين قُتلوا سيتضاعف ثلاث مرات (إذ تجاوز عدد القتلى اليوم 390)، أو أن كثيرين آخرين سيتعرّضون لإصابات تغيّر حياتهم أو للاعتقال التعسّفي والتعذيب. وقد تضرّرت أو دمّرت مئات من منشآت «أونروا» في غزّة. كما أقرّ الكنيست الإسرائيلي تشريعاً لإنهاء وجود الوكالة في القدس الشرقية المحتلّة، بما في ذلك من خلال الإغلاق القسري للمدارس والعيادات الصحّية، وقطع المياه والكهرباء عن منشآتنا.

وقد استولت جهات إسرائيلية على المقرّ الرئيس للوكالة في القدس الشرقية، وتعرّض للنهب والحرق، فيما احتفى مسؤولون إسرائيليون كبار بتدميره خلال وجودهم فيه وعبر الإنترنت. كما دعا نائبٌ لرئيس بلدية القدس إلى «إبادة» موظّفي الوكالة.

ومن غير المعقول أن يُسمح بسحق مؤسّسة تابعة للأمم المتحدة على هذا النحو، كما حدث مع «أونروا»، في انتهاك للقانون الدولي، وبإفلات تامّ من العقاب، فيما يدفع الموظّفون والمجتمعات الفلسطينية ثمنا غير مقبول.

وتزعم حملةُ تضليل مُحكمة التنظيم تقودها حكومة إسرائيل وجود انتهاكات واسعة النطاق للحياد على مستوى الوكالة، وتدّعي أن «أونروا» لم تعد تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلّة، رغم أنها لا تزال من أبرز مقدّمي الرعاية الصحّية الأولية، والتعليم، والمياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحّي، والنظافة العامة.

وتهدف هذه الادّعاءات المغرضة، التي دُحضت مراراً وتكراراً، إلى تقويض الدعم الدولي للوكالة، وإضعاف حقوق الفلسطينيين في قضايا الوضع النهائي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ليس لدى «أونروا» تفويضٌ سياسي، غير أن تسجيلها للاجئين، وأرشيفها الذي يوثّق تهجيرهم التاريخي، يشكّلان جزءاً أصيلاً من حماية الحقوق الفلسطينية في إطار تحديد قضايا الوضع النهائي. ولهذا السبب، أصبح القضاء على الوكالة هدفاً معلناً للحرب في غزّة، فتستمرّ الجهود الحثيثة لهذا الغرض.

في الأسبوع الماضي، كتبتُ مجدّداً إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحثثتُ الدول الأعضاء على الاستفادة من القوى العاملة في «أونروا» وخبرتها باعتبارهما ركائز أساسية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2803. ومن شأن ذلك أن يجنّب تكرار الخطأ الكارثي الذي تمثّل في إزالة الإدارة المدنية بأكملها في العراق عام 2003، وما ترتّب عليه من تقويض لفرص التعافي والسلام الدائم.

وخارج إطار غزّة، تمثّل «أونروا» مورداً حيوياً لحماية حقوق لاجئي فلسطين في أنحاء المنطقة ولمعالجة القضية الفلسطينية المستمرّة منذ زمن طويل.

غير أن الوكالة، من دون دعم سياسي ومالي فوري وقوي، ستصل قريباً إلى نهاية قدرتها على الاستمرار. ومن شأن انهيار «أونروا» بصورة فوضوية أن يفاقم انعدام الأمن، وأن يضع المسؤولية الكاملة عن تقديم الخدمات إلى لاجئي فلسطين في الأرض الفلسطينية المحتلة على عاتق إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، وأن يحمّل لبنان وسورية والأردن، بوصفها بلداناً مضيفة، عبئاً هائلاً. كما ستتفاقم معاناة لاجئي فلسطين الذين عانوا على مدى أجيال من النزوح والفقر المدقع.

ومن المروّع أنه، رغم الدور الحاسم الذي تضطلع به «أونروا»، لم تحظَ الوكالة بالحماية الكافية من المجتمع الدولي، بل تُركت لتتحوّل إلى ساحة مواجهة بالوكالة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واتُّهمت إلى أن يثبت العكس.

في حين أن المسؤولية الأكبر على عاتق من أصدر ونفّذ أفعالاً شائنة بحق الوكالة، فينبغي، إذن، على كلّ من يدّعي دعم القانون الدولي أن يراجع مسؤوليته.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل «تجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب». واليوم، ونحن ننظر إلى المعاناة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي إسرائيل، والمنطقة، فإن تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة يتطلّب وضوحاً أخلاقياً وقيادة قائمة على المبادئ.

لقد أتاح الفشل الذريع في حشد استجابة فعّالة متعدّدة الأطراف وقائمة على القانون الدولي في غزّة اندلاع حرب خرجت عن حدود الشرعية الدولية (حرب باتت تنتشر في أنحاء الشرق الأوسط وخارجه. وقد أدّى هذا الفشل إلى الاستخفاف بالنظام الدولي القائم على القواعد).

قد تختفي «أونروا» قريباً عن الوجود، مع ما يترتّب على هذا من عواقب مدمّرة، ليس على ملايين اللاجئين فحسب، بل على السلام والاستقرار الإقليميين أيضاً، وعلى الإطار الدولي القائم على الحقوق الذي بذلنا جهوداً مضنية لبنائه.

علينا التحرّك فوراً (من دون تأخير) لحشد ائتلاف واسع مصمم على صون القانون الدولي والدفاع عن نظام دولي متعدّد الأطراف.

○ المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»